

تمهيد :

تعرضنا للقوى العاملة مفهومها و طرق تقديرها ،و تحدثنا عن نمو السكان وعن نمو قوة العمل،التي طرحت مشكل تشغيل هذه القوى، بحيث أصبح التشغيل أو التوظيف الكامل للقوى العاملة المتنامية بعيد المنال ، فهو يتوقف على فتح المزيد من مناصب الشغل ، إلا أن برامج الانتعاش الاقتصادي و مخططات التنمية و مدى نجاحها هي التي تحدد نسبة التشغيل من مجموع القوى العاملة العاطلة عن العمل .

وهذا ما سنتعرض له في هذا الفصل ،بدءا بمفهوم التشغيل ، نظرياته التي تناولته عدة اتجاهات صنفت ما بين الكلاسيكي و الحديث ، وسنتطرق إلى سياسات التشغيل في بعض دول العالم ،ثم نأتي إلى طرح المحددات الرئيسية التي لها تأثير على سياسات التشغيل بالتركيز على الجزائر كحالة .

أولاً: مفهوم التشغيل:

يقصد بعملية التشغيل استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو الإدارية أو التجارية أو الخدماتية فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة . كما أنها تربط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم وظاهرة البطالة والتي من أسبابها نمو المتراكم للقوة العمل، ويقابله طلب ضعيف على يد العاملة ، فخلق فرص العمل و تحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول وهو أيضاً ما حاول علماء الاقتصاد الكلاسيكيين والمعاصرين وضع أطر نظرية من أجل إحداث التوازن بين قوى العرض والطلب والتخفيف من البطالة .

ومن أجل ذلك فإن جل الخطط التنموية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل لكل طاقات المجتمع ،بجميع فئاته فلذلك فقد عملت الحكومات على تطبيق استراتيجيات تنموية وسياسات تشغيلية لضمان الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية ،ولهذا تعرف سياسة التشغيل على أنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة ،وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه .

من خلال هذا التعريف يمكننا أن نحدد الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل والتي تتمثل فيما يلي:

1- توفير فرص عمل : تخضع هذه العملية إلى عنصر تخطيط القوى العاملة من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية وهو ما تطرقنا له في الفصل الخاص بكيفية تخطيط القوى العاملة وطرق تقدير احتياجات مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية لقوة العمل من حيث طبيعتها وحجمها .

2- تكوين و إعداد القوى العاملة : أن عملية التدريب تمثل كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة كل من المهارة والمعرفة لدى العاملين من أجل تحقيق هدف معين يتمثل في تحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية من الدقة في الأداء من حيث الاقتصار في الجهد وفي الوقت وفي الأداء .

كما أن التأهيل المهني يساعد على اكتساب المعارف والمهارات التي يتمتع بها الفرد والتي تسهل عليه دخول سوق العمل⁽¹⁾ وتكمن أهمية التدريب في النقاط التالية:

- النهوض بالإنتاج كما وكيفا.
- تخفيض عدد الحوادث .
- تخفيض الأعباء على المشرفين .
- ازدياد المرونة والاستقرار في المشاريع.
- رفع روح المعنوية لدى العاملين.⁽²⁾

أن عملية تدريب القوى العاملة وتكوينها تخضع لعامل الوقت لأنها قد تكون عملية مستمرة وقد تكون عملية مؤقتة وهي تختلف عن عملية التعليم من حيث كون الأولى أي التدريب يتم من خلال العمل في المؤسسات الاقتصادية بينما التعليم فهو يتم عن طريق مؤسسات التعليم وكلا العمليتين تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد للوصول إلى مستويات عالية من المهارة والمعرفة .

3- تنظيم العلاقات العمل : وتتم من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده المراسيم وتشريعات العمل لكل دولة من أجل تنظيم علاقة أرباب العمل بقوة العمل ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والواجبات لكلا الطرفين .

(1) - زينب النجار ، معجم العلوم التربوية والنفسية، مرجع سابق ، ص302.

(2) - فاروق عبده فلية، اقتصاديات التعليم، مرجع سابق، ص.60

ثانياً محددات التشغيل :

إن عملية الاستخدام الأمثل للمورد البشري ضمن إطار التشغيل تتحكم فيه عدة عوامل تدخل ضمن إطار الديمغرافي ، والإطار الأيدلوجي المنتهج ، وكذا الإطار البشري والخاص بعنصر العمالة من حيث طبيعتها وحجمها .

1) الإطار الديمغرافي :

إن العالم اليوم يمر بنوع من الازدواجية السكانية بحيث نجد أن التحول السكاني في الدول المتقدمة ذو نمو طبيعي وذلك في كل من أمريكا وأوروبا « بمعدلات حوالي أقل من 20 لكل من الألف من السكان وبمعدل طبيعي أقل من 1 % كما أن درجة الخصوبة في بعض الدول المتقدمة ، بمستوى يكاد يكفي فقط للإبقاء على عدد السكان الخالي »⁽¹⁾ ووصل معدل النمو في الدول النامية إلى 40 لكل ألف من السكان ليكون معدل الزيادة مساوياً لـ 3 % في العالم وكون دول العالم الثالث بشكل ثلثي العالم فإن معدل النمو السكاني العالمي يساوي 2 % تقريباً ، فالنمو السكاني يستمر في الزيادة ويكون معظمه في دول العالم النامية ليكون نسق سكاني متخلف متميز بـ

- مستوى خصوبة مرتفع مقارنة بالدول المتقدمة .
- هجرة داخلية مكثفة من الريف إلى المدينة .
- توزيع جغرافي غير متوازن .
- تدني الخصائص السكانية الأساسية مثل انخفاض في مستوى الصحة وانتشار البطالة وقلة فرص العمل .

¹ -مالكوم جيبيلز وآخرين ، اقتصاديات التنمية ، تر: طه عبد الله ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1995 ، ص 269 .

جدول رقم 01: يوضح سكان العالم حسب المنطقة وتصنف التنمية عام 1980

الكثافة السكانية (شخص لكل م مربع)	معدل النمو السنوي 1970 - 1980	مجموع السكان العدد بالملايين %	حسب المنطقة
17	2.7	476	إفريقيا
95	2.1	2345	آسيا
16	2.2	169	أندونيسيا
29	1.6	802	أوروبا
17	2.2	373	شمال وسط أمريكا
14	0.8	238	جنوب أمريكا
حسب تصنيف التنمية			
4.6	2.2	3300	دول نامية
7.0	2.1	2161	منخفضة الدخل
27	2.5	1139	متوسطة الدخل
4	5.0	14	عالية الدخل ومصدرة للنفط
20	0.8	1068	دول متقدمة
23	0.8	714	اقتصاديات السوق
15	0.8	535	اقتصاد لا سوقية

المصدر: البنك الدولي 1981

إن الإحصاءات السكانية التي يوضحها الجدول تظهر لنا اختلاف النمو السكاني وفقا لتصنيف التنمية لكل منطقة وهو في تناقص تدرجي كلما اتجهنا نحو الدول المتقدمة وعالية الدخل، ونجد الكثافة السكانية المرتفعة يصل أقصاها حسب الجدول إلى 70 (سبعين شخص لكل كم مربع) وذلك بالنسبة لدول منخفضة الدخل لسيما في الدول المتقدمة يصل إلى 20 (عشرين شخص لكل كلم مربع) وهناك جملة من العوامل أدت إلى تواجد الكثافة السكانية العالية وساهمت في التراجع عن سياسة تحديد الشمل لبعض الدول و الحكومات

- تحريم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على نصف مليار من أتباعها من استعمال وسائل منع الحمل الصناعية وذلك بالرغم من انخفاض قوة التماسك لتعاليم الكاثوليكية.

- ادعاء المراكسيون أن الضغط السكاني في المجتمع الاشتراكي ليس بمشكلة إذ يمكن تنظيم المجتمع علميا بحيث تتوفر فيه العاملة الكاملة وأن محاولة الدول الرأسمالية تشجيع التخطيط العائلي ما هي إلا محاولة فاشلة من أجل منع الثورة القادمة (1)

(1) مالكوم جيبيلز، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 279.

كما نجد أن متوسط الدخل للدول عامة والأسر خاصة له دور في نمط التحول السكاني بحيث نجد أن معدل المواليد يزداد كلما انخفض الدخل وبالمقابل تنخفض معدل الوفيات كلما ازداد الدخل وذلك يرجع إلى ارتفاع مستوى الرعاية الصحية في الدول مرتفعة الدخل وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 02: إحصاءات السكان حسب الناتج القومي الإجمالي 1980 .

مجموع الدخل	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
أقل من 200 دولار	43	20	2.3
200-300	43	17	2.6
300-500	47	18	2.9
500-1000	41	12	2.9
1000-2000	35	9	2.6
2000-5000	24	9	1.5
5000 فما فوق	18	10	0.8

المصدر: تقرير التنمية 1982

إن معدل النمو السكاني والذي يسير بوتيرة 2 % سوف يؤدي إلى زيادة مذهلة لعدد السكان والتي تستقرى النمو السكاني عام 2050 إلى 17 بليون نسمة إن هذه التوقعات توحى بقراءات مخيفة لسبيل الحياة والعيش والمستقبل الإنساني الذي سيتأثر بالزيادة السكانية وتأثيرها على الموارد الطبيعية و المساحة المحدودة ، إن هذا الطرح الديمغرافي يطرح إشكالية أخرى اقتصادية و اجتماعية في أن واحد وهي إشكالية التشغيل الكامل للقوى العمل المتزايدة وهذه الإشكالية تطرح نوع من التخوف وجدية في الطرح في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة التي تتوفر فيها بعض الخصائص التي تحكم في متغيرات المؤثرة في نمط العرض والطلب لفرص العمل.

وتتمثل هذه الخصائص في :

- زيادة حجم السكان في البلدان النامية على نظيرها في الدول المتقدمة حوالي بثلاثة أصناف وتدني مستوى المعيشة بها وبالرغم من أن الدول المتقدمة تشهد من حين لآخر نمو سكاني إلا أنه لم يقف حائلا دون التحدث وارتفاع مستوى المعيشة.

- اختلاف التكوين العمري للسكان بحيث يصل الحد الأدنى العمري للعمل إلى 10 سنوات في الدول النامية فيما يشمل الحد الأدنى العمري لدول المتقدمة إلى 16 سنة (1)

- ارتفاع معدلات التحضر والهجرة الداخلية في البلاد النامية ونمو المناطق الحضرية الناتجة عن الهجرة من الريف تترتب عليها مشاكل اجتماعية إذ أن السكان الحضر في البلاد النامية لا يتوفر على حياة الحضرية مثل توفير وسائل النقل والإسكان و المياه الصالحة للشرب و مجمل الخدمات الاجتماعية .

إن النمو المتسارع للسكان ولأسباب والعوامل المذكورة سابقا أصبح من الصعب خلق وظائف جديدة سبب نمو قوة العمل سنويا والذي يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 03: نمو قوة العمل سنويا حسب المناطق 1960-2000 (2)

الأقاليم	1970-1960	1980-70	1990-80	2000-90
شرق آسيا	2.4	2.6	2.3	2.0
دول منخفضة الدخل	1.7	2.0	2.0	1.9
أمريكا الجنوبية	2.4	2.7	3.0	2.7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.9	2.6	2.9	2.2
جنوب صحراء إفريقيا	2.2	2.2	2.5	2.6
أوروبا الجنوبية	0.8	1.3	1.3	1.2
دول نامية	1.8	2.2	2.2	2.1
دول صناعية	1.2	1.2	0.7	0.5

وبالرغم من أن هناك انخفاض ضئيل في نمو قوة العمل إلا أنه تبقى هذه الأرقام مخيفة مقارنة بمحدودية الوظائف .

يعتبر سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أسرع سكان العالم نمووا فقد تزايد عدد سكانها منذ عام 1950، ويتوقع أن تتضاعف ورغم ذلك فغن الوظائف لم تزد بنفس السرعة زيادة قوة العمل [...] و قد تفاقم تحدي الزيادة السريعة في سكان الشرق الأوسط وشمال

(1) علي عبد الرزاق جليبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص304.

(2) - مالكوم جيبيلز، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص312.

إفريقيا من جراء تنامي مشاركة النساء في قوة العمل فمثلا زيادة 6% في الجزائر، 5%الأردن، 4%مصر⁽¹⁾

2) الإطار الأيدلوجي :

إن معالجة مشكل البطالة و التشغيل يطرح الأطر النظرية التي تحدثت عن معالجة ظاهرة البطالة من منظور اقتصادي واجتماعي، واختلفت هذه الأطر النظرية من حيث نظرتها للعمل وطرق تحقيق التشغيل الكامل ولحداث التوازن في سوق العمل، وتباينت هذه النظريات من حيث كونها كلاسيكية ومن حيث حداثتها ترجع لاقتصاديات العرض والطلب كما أن سياسات التشغيل في لأي دولة لا تخرج عن إطار الاتجاه الرأسمالي أو الاشتراكي ونستعرض أولا النظريات التشغيلية :

أولا :المدرسة الكلاسيكية :

ركز الاتجاه الكلاسيكي على المقاربة بين البعدين الاجتماعي والسياسي فهو اتجاه محافظ يرى أن الرأسمالية هي نظام اجتماعي يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي وان كل ما يحدث من اضطرابات و اختلالا في التوازن يرجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين السوق بحرية والى التدخل الحكومي أيضا .

ترتكز مسألة التشغيل في الاتجاه الكلاسيكي على مبدأ التوافق الموجود بين مصلحة الفرد ومصلحة لجماعة بحيث لا يوجد تعارض بين ذلك أن الفرد حيث ما سعي إلى تحقيق مصلحته الذاتية وتعظيم منفعته الخاصة فانه يحقق مصلحة الجماعة دون علمه وإدراكه.⁽²⁾ وانطلاقا من هذا المبدأ أطلق آدام سميث مصطلح "اليد الخفية" التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه وتعمل على توازنه كما يؤكد على حصر دور الدول في مجال الأمن وتوفير الرعاية الصحية أي القيام بوظائف تقليدية لا تمس بالنشاط الاقتصادي بأي صلة . وهناك بعض النقاط الرئيسية التي تعبر عن رأي و أفكار الاتجاه الكلاسيكي في مسألة التشغيل :

-فكرة الحرية الاقتصادية والتي اعتبروها الدعامة الأساسية لتطور النشاط الاقتصادي ويتجلى هذا في شعار آدام سميث "دعه يعمل دعه يمر" .

(1) إدوارد جاردنر ،"مطلوب المزيد من الوظائف"،مجلة التمويل والتنمية،تاريخ مارس 2003،ص 19.
(2) رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة -سلسلة عالم المعرفة، عدد 226، الكويت، 1997،ص171 .

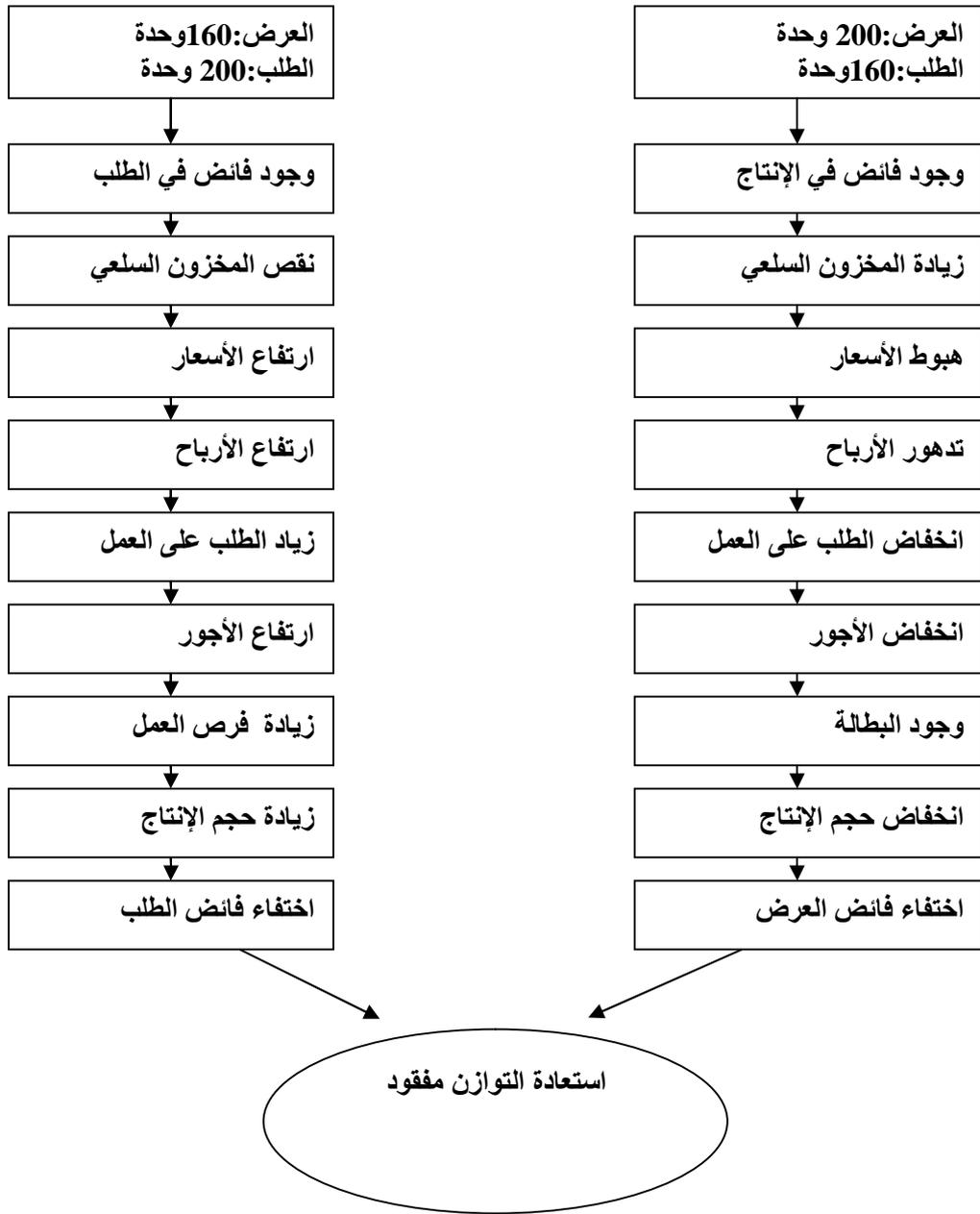
-يرجع أنصار هذا الاتجاه إلى تحقيق معدلات التشغيل المرتفعة تقليص حجم البطالة يحصل من خلال المرونة في تغيير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة في سوق الشغل وفسر ذلك من خلال أن البطالة تعمل على تحفيز العمال على - فرص توظيف وبالتالي تخلق جو من المنافسة .

-إن زيادة الناتج الوطني يمضي جنباً إلى جنب مع زيادة معدل الاستثمار «أي ان الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين راس المال والاستثمار يتطلب ادخار وهذا الأخير يتطلب زيادة الدخل» (1)

كما أن الحديث عن الاستثمار يجرنا إلى التطرق إلى قانون ساي أو كما يدعى قانون المنافذ والذي يتلخص في أن كل ما هو معروض في الأسواق من سلع هو عبارة عن سلع معروضة للمقايضة لأمكان فيها للنقود وإذا ما أدخلت النقود فعملية المقايضة ستلغى فيصبح الشراء والبيع عمليتان مستقلتان وهذا يحدث تغييراً بين العرض و الطلب كأن يزيد العرض وينقص الطلب ولهذا يقول سابي «حين يحصل الإنتاج ما يستدعي القيام به هو توزيع الدخل نقدية على عناصر الإنتاج من عمل وراس مال وطبيعة ...وحين يحصل عناصر إنتاج على هذه الدخل فإنها تنفقها كلها في الحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها، بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساوية تماماً مع نفقة إنتاجها بما فيه ربح المنتجين بحيث نقود الدخل التي وزعت صورة طلب على سلع وهكذا استمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بل إنقطاع» (2)

(1) -اسماعيل شعباني، مقدمة في الاقتصاد التنموية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص62.
(2) -ليب شقير، نظرية الدورات والتشغيل، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1994، صص 19-20 .

المخطط رقم 02: آليات القضاء على البطالة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي



ب: النظرية الماركسية :

ارتكزت النظرية الماركسي على ثلاث عناصر أساسية في تحليلها للتطور الاقتصادي والاجتماعي وهي:

- الفلسفة الجدلية.
- المادية التاريخية
- الاقتصاد السياسي

لقد استخدم ماركس هذه العناصر الثلاث في تحليله للنمو و الحراك البشري من خلال تركيزه على نظام الرأسمالي بحيث يرى كارل ماركس « أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي عبر الاستثمار والتجارة يجلب معه حتما تحويلا للعلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية أي العلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية أي إقامة بنية طبقية رأسمالية تقوم بتحطيم التكتلات التقليدية والجامدة ومن جهة أخرى ننشئ نمطا إنتاجيا عصريا وحديثا » (1)

أي أن الرأسمالية تفرز طابعا اجتماعيا لعمليات الإنتاج في امتناع تقسيم العمل وزيادة التخصص وفي المقابل يزداد التركيز الفردي على ملكية وسائل الإنتاج كما أن ماركس يشير إلى إنذار بالقضاء على الرأسمالية من خلال الرأي القائل « أن من المحتم أن يتناقص معدل الربح مع استمرار النمو » (2).

أي أن الأرباح التي يحققها العمل والتي تمثل الفائض الذي يستخلص أو تزيد على الأجور التي تدفع للعمال هذا التناقص في الإرباح يؤدي بالرأسمالين إلى العمل على الضغط على الطبقة البروليتارية أي العمال من اجل تحقيق الأرباح وينتج عن ذلك الثورة التي يقوم بها العمال لإطاحة بالطبقة الرأسمالية يرى ماركس بان البطالة تزداد حدتها بإعتماد النظام الرأسمالي الآلة في العملية الإنتاجية وهذا ما سماه " بالجيش الاحتياطي للعمال " وفي هذا إشارة إلى أن الإنتاج الرأسمالي هو أحد أهم العوامل المؤدية إلى رفع نسب البطالة فالاستخدام الواسع للآلة يؤدي إلى زيادة الرأس مال الثابت الذي ينفق على استخدام الخام والطاقة .

(1)-علي غربي وآخرين، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، دار الفجر، مصر، 2003،ص119.

(2)-جبلير مالكوم واخرين، اقتصاديات التنمية،مرجع سبق ذكره، ص73.

ج: الكنزية :

لقد احتلت مسألة التشغيل مكانة جد هامة وبارزة في تحليلات المدرسة الكنزية تتبناها (جون منارد كينز 1883-1946) وقد تشمل كتابه النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود يحمل آراءه وأفكاره العلمية والتي وصفها بعض الكتاب والعلماء الاقتصاد بأنها نظرية الكساد والبطالة والتي تدور حول كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من تفاقم ظاهرة البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل وقد اعتمد كينز في تفسيره لمسألة التشغيل على ثلاث تغيرات وهي :

(الادخار -الاستثمار - والطلب على اليد العاملة)، فإذا زاد حجم الادخار وأصبح أعلى من حجم الاستثمار فان الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكل وبالتالي ستنزيد أعداد العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى إحداث مشكلة البطالة .

وفي المقابل فإذا كان حجم الاستثمار كبير الحجم الادخار فان طلب يكون أكبر من العرض وبالتالي ترتفع معدلات التشغيل كما أن كينز ركز في تحليلاته على التحليل الاقتصادي الكلي وذلك حتى تتضح معالم السياسة المالية والنقدية بشكل كلي .

فقد افترض الكلاسيكيون أن العمال ليسوا موضعاً لظاهرة الخداع النقدي فهم دائماً يقارنون بين أجورهم النقدية وبين مستوى الأسعار ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلتها زيادة كبيرة في الأسعار وذلك يعني انخفاض أجورهم الحقيقية ومن ثم تقل كمية خدمات التي يعرضونها ⁽¹⁾، بينما كينز يرى أن العمال هم يخضعون للخداع النقدي كما أنه يعترف بوجود تنظيمات عمالية وتأثيرها على تحديد الأجور .

(1) -نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001-2002، ص197.

(2) نظريات الحديثة :

عجزت المدارس الكلاسيكية عن تحديد سبل المواجهة وتفسير أسباب ارتفاع البطالة وتحديد سبل مواجهتها خصوصا بعد الكساد الذي طبع على اقتصاد البلدان الصناعية بسبب التضخم الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، فلا الكنزية أصبحت قادرة على التفسير ولا باقي السياسات الكلاسيكية قادرة على تجاوز الوضع، فأصبح هناك صراع فكري بين عدة مدارس اقتصادية تعبر عن فكر جديد لمواجهة التضخم والكساد في اقتصاد الدول المتقدمة .

أ- مدرسة شيكاغو :

اعتمد منظرو هذه المدرسة على مفهوم التضخم في تحليلاتهم الاقتصادية واعتبروها ظاهرة نقدية ناتجة عن سوء تسيير النقدي للسلطة، بحيث حدد أصحاب هذه المدرسة الاستقرار النقدي بين 3% و 5% سنويا، وانتظار وتوقع المستوى العام للأسعار على نحو معروف في المستقبل دون حدوث أزمات فجائية لأن الأسعار والأجور إذا استقرت في ضوء التوقعات التضخمية تستمر في الارتفاع ويكون مجموع الطلب الكلي غير كاف للأسعار، وهذا يخلق حالة من البطالة .

ب- مدرسة اقتصاديات العرض :

تعتبر آراء هذه المدرسة مناهضة لآراء وأفكار كينز، ويبرز في اعتمادها على تفسير البطالة بإرجاعها إلى نقص قوى عرض وليس نقص الطلب الكلي الفعال وللخروج من أزمة البطالة والركود يجب العمل على تشجيع الحوافز التي تزيد من فرص الاستثمار والادخار والإنتاج وتدعيمها، واعتمدت على عنصر تدعيم الدولة من خلال خفض معدلات الضرائب على الدخل وهذا من أجل تحفيز الناس على الادخار وبالتالي على الاستثمار وهذا يؤدي على زيادة عرض العمل وفرص التوظيف» وهذا ما لجأت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحيث خفضت من نسب الضرائب على الدخل والثروة إلا أنه لم تكن لهذه السياسة تأثيرا إيجابيا على خفض نسب البطالة إنما حققت عجز في ميزانية الدولة» (1)

إن اختلاف وجهات النظر للتشغيل وكيفية القضاء على البطالة جعل إستراتيجيات التشغيل في العالم تختلف من دولة لأخرى، كما أنها تختلف أيضا لنوع التنمية المعتمدة وهذه الأخيرة تتوقف على نموذج الاقتصادي سواء رأسمالي أو اشتراكي أو التوجه نحو اقتصاد

(1) - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 473.

السوق ،وهو ما سنتناوله حسب التوجه الفكري للدول وما له من تأثير على نموذج التشغيل المعتمد .

أولا : الوطن العربي

أدت سياسات التعليم والتكوين في الكثير من دول الوطن العربي إلى تخريج الكثير من قوة العمل التي تدخل إلى سوق العمل ،حيث بلغ عدد الباحثين عن العمل لأول مرة 75 ألف عام 1985منهك 50 ألف يتراوح عمرهم بين 15 و17 سنة ،ويمثل الباحثين عن العمل لأول مرة 26% من مجموع المتعطلين عن العمل في تونس،وفي الجزائر تبلغ نسبة 39.4% من جملة المسجلين الباحثين عن العمل ، ،وفي مصر تشير النتائج من تعداد العام لسكان سنة 1986 إلى وجود مليون وأربعة مئة ألف تقل أعمارهم عن 35 سنة و 623 ألف دون 25 سنة وفي سوريا بلغ المتعطلون عن العمل حوالي 77 ألف متعطل منهم نسبة 33% تقع أعمارهم بين 15-16 سنة ،وحتى في دول الخليج فقد سجلت نسبة المتعطلين سنة 1981 في البحرين 7458 عاطل ،الكويت عام 1985 3394 عاطل⁽¹⁾ هذه النسب المذكورة توحى بنمو العمالة في الوطن العربي إضافة إلى مخرجات التعليم التي زادت من بطالة اليد العاملة المؤهلة كما أن هذه الإحصائيات هي في تزايد مستمر بحيث أكد المشاركون في المنتدى العربي الاستراتيجي الذي عقد في ديسمبر 2004 أنه على صناع القرار في العالم العربي التخطيط ما بين 80 و100 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 ،حيث بلغ حجم القوى العاملة اليوم 120 مليون /ن ،يضاف إليها كل عام 9 ملايين و 400 ألف ويؤكد التقرير على أنه لم تعد هناك دول محصنة من البطالة كما هو حال دول الخليج مثلا السعودية التي تعد أكبر هذه الدول استقبالا للوافدين تعنى من بطالة نحو 15% من قوة العمل ،عمان 17.2% قطر 11.6%⁽²⁾

إلى جانب مشكل البطالة الظاهرة فدول العربية تعاني من ظاهرة البطالة المقنعة بحيث مثلا «تستطيع قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية أن توفر الغذاء للشعب الأمريكي كله بمعدلات استهلاكية عالية جدا وتقدم فائضا للتصدير ،بينما قوة عمل مثلا في مصر لا تستطيع أن تنتج إلا جزءا بسيطا من احتياجات الشعب الأساسية»⁽¹⁾

(1) عبد الرحمان علي عبد الرحمان ،العمالة الأجنبية -آثارها الاجتماعية والسياسية على منطقة الخليج العربي-،مكتبة مديولي مصر ،1997،ص47.

(2) -wwwgoogl.co-

(1) عبد الرحمان علي عبد الرحمان ، العمالة الأجنبية،مرجع سابق،ص44.

من خلال هذه الإحصائيات نجد أن الدول العربية هي الأسوأ الأوضاع من حيث التشغيل ،وسوف نتطرق لأوضاع التشغيل والبطالة في الوطن العربي حسب المناطق للتعرف على مدى نجاح الاستراتيجيات المتبعة للتشغيل .

1-سياسات التشغيل في المغرب العربي :

إن مشكلة البطالة هي من أكبر التحديات التي تواجه الأقطار المغاربية التي تسعى إلى تفعيل العلاقات الاقتصادية فيما بينها لوقوعها في منطقة جغرافي واحدة خاصة الدول الثلاث (الجزائر . تونس - المغرب) كون هذه الدول تمثل لغالبية من السكان بحيث نعين فيها 92 من سكان أنحاء المغرب العربي ولهذا فمشكلة البطالة وخلل التوازن في سوق العمل أولى مشكلات المغرب العربي وسنتعرض فيما يلي خصائص السوق العمل المغاربي .

أ : سوق العمل المغاربي :

سوق العمل المغاربي كغيره من الدول النامية يعاني من النمط التقليدي الطاغي على سوق العمل إلى أن معظم الأفراد يشتغلون في الزراعة والحرف التقليدية .

جدول رقم 04 : يوضح القطاعات الاقتصادية بالمغرب العربي

القطر	متوسط الدخل	قطاع 1	قطاع 2	خدمات
الجزائر				
1960	195	66.0	5.0	29
1975	917	56.0	8.0	36
1980	1201	52.0	12.0	36
المغرب				
1960	136	62.0	13.9	25
1975	448	55.0	18.0	27
1980	483	52.0	19.0	290
تونس				
1960	120	56.0	14.0	21
1975	700	47.0	18.0	35
1980	900	43.0	21.0	36

المصدر :الامم المتحدة احصاءات اقتصادية

من خلال هذا الجدول نجد حصص العمالة الكبيرة مرتكزة في قطاع الزراعي وبلغت أعلى نسبة بها 66 % في الجزائر وتراجعت نسبيا من سنة 1960 إلى 1980 إلى 52 % ، فيما المغرب سنة 1960 ، وصلت نسبة مئوية 62.1 % وتراجعت في السنوات الأخرى لتصل في سنة 1980 إلى 43 % كما تقابلها هذه الإحصائيات في قطاع الزراعي حصة العمالة في

القطاع الثاني الذي بلغت في الجزائر 5 % فقط والمغرب 12.9 % وتونس 14 % وذلك في سنة 1960 وهذه الإحصائيات قد تم الاعتماد عليها في دراسة لعريف عبد الله الصانع في كتابه " اقتصاديا في العالم العربي منذ سنة 1945 " وذلك لمحاولته الربط بين حصص مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وخصصها في قوة العمل

جدول رقم 05 : خصائص القطاعات في الناتج المحلي بالمقارنة مع خصائص قوة العمل

القطاع	الحصة السنوية في الناتج المحلي	الحصة المئوية في قوة العمل
الزراعة	9.5	56.2 %
الصناعة الطاقة	25.5	7.2 %
الخدمات	55.0	36.6 %
المجموع	100.0	100 %

من خلال هذا الجدول نجد تناقص في مستوى المساهمة للحصص العمالة بحيث نجد في القطاع الأول الزراعي يتوفر على حجم هام في قوة العمل إلا أن مساهمته في الناتج المحلي ضئيلة .

إن انخفاض المساهمة في الناتج المحلي رغم الارتفاع قوة العمل بجر إلى انخفاض أجور العمال إلا أنه توجد قوة عمل ذات مهارات عالية ولها أجور مرتفعة .

« ففي الجزائر كانت نسبة أجور العمال المهرة إلى العمال غير المهرة 2.1 ، وهي أعلى من مثلتها في بريطانيا وفرنسا إذ بلغت في الأولى 1.2 وفي الثانية 1.4 ويرد السبب في هذا التفاوت لكبير إلى ندرة هذه الكفاءات الأمر الذي تعكسه قوى السوق في صورة أجور أعلى »

. إعادة تخصيص العمالة وتحويلها من القطاع الأول إلى القطاع الثالث أي قطاع الخدمات بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية لهذا القطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية ويرجع البعض تضخم القطاع الثالث إلى تزايد عرض العمل سبب الهجرة من القطاع الزراعي . وهذا التحول اللامعقول الغير تدريجي بحيث أن هذه الأعداد الهائلة لم يتم تحويلها لمرونة من الفلاحة أي الصناعة ثم بتحول لقطاع الخدمات بخلق مشاكل اقتصادية تتمثل في انتشار الأعمال المنخفضة الأجر وتقابلها الانخفاض في الإنتاجية .

فسوء إعادة تخصيص العمل والانتقال من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات الغير منتجة وسرعة نمو قوة العمل وارتفاعها في القطاع الأول هي من السمات التي تمتاز بها سوق العمل المغربي وفيما بعض المعطيات:

جدول رقم 06 : نمو قوة العمل في المغرب العربي (1960. 2000)

السنوات	معدل النمو السنوي
1970-1960	1.9
1980-1970	2.6
1990-1980	2.9
2000-1990	2.2

المصدر: الامم المتحدة

نتيجة للتطور التكنولوجي والعمولة التي طرت ضرورة انتهاج سياسة لإصلاح والتطور جمع المجالات خاصة سياسات إصلاح التعليم من أجل ربط مجال التعليم بسوق العمل ، اعتمدت دول النامية بما فيها الدول المغربية سياسات خاصة في مجال التشغيل من أجل خلق المزيد من فرص العمل. ونستعرض بشكل موجز أهم السياسات التشغيلية في بعض الدول العربية.

2- تونس

قدر معدل البطالة في الاقتصاد التونسي في دراسة كروغر بحوالي 14% سنويا فقد بلغت قوة العمل في سنة 1975 حوالي 1364 ألف عامل ويمثلون نحو 23% من مجموع السكان وهي نسبة ضئيلة إجمالا وتمثل نحو 55% من سكان الذين هم في سن العمل وتعود مشكلة البطالة في تونس إلى ثلاث عوامل رئيسية هما :

1. زيادة نسبة الشبان في مجموع السكان العاملين .

2. انخفاض نسبة استيعاب الدول الأجنبية لليد العاملة التونسية واشتداد موجات عودة المهاجرين التونسيين إلى بلادهم .

3. زيادة نسبة اليد العاملة النسائية التي دخلت سوق العمل حديثا .

ومن أجل استيعاب الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل تم اعتماد مخططات تنمية الخماسية والتي خلت ما يقرب 233 ألف منصب عمل خارج قطاع الزراعة سنة 1981 كما بلغ عدد المشتغلين سنة 1984 1.786.400 منصب عمل ليرتفع ويصل سنة 2.320.600 منصب عمل وهذا تغيير خطوات جيدة نحو خلق التوازن بين عروض وطلبات العمل، وفي إطار برامج تنشيط قطاع التشغيل في تونس ثم وضع أجهزة هدفها خلق مناصب شغل من بينها :

- البنك التونسي للتضامن : هو يهتم بتقديم مساعدات مالية لتحويل وتطوير مشروعات الفئات الصغيرة خاصة منهم خريجي التعلم الجامعي وتبلغ قمة القروض المقدمة من 10 إلى 20 ألف دينار تونسي .

-المرصد الوطني للتشغيل : هو جهاز يهتم بمعطيات سوق العمل في تونس عرضها بشكل معلوماتي لمساعدة طالبي العمل على الحصول على وظائف .

-الصندوق الوطني للتشغيل : تم إنشاء يوم 10 أكتوبر 1999 ودخل طور العمل يوم 1 جانفي 2000 وتغيير آلية جديدة تعتمد على التضامن الوطني وسعى إلى تسهيل إدماج الفئات وبصفة عامة كل طالبي التشغيل مهما كانت أعمارهم أو مستواهم الدراسي أو المنطقة التي ينحدرون منها ويمكن حصر أهداف هذا الصندوق أساسا : تحويل العمليات الكفيلة بالرفع من مؤهلات طالبي التشغيل . 2 . توفير إمكانيات التشغيل . (1)

3- مغرب :

يرى المحللون الاقتصاديون أن أسباب البطالة ترجع إلى عجز القطاع العام عن استيعاب اليد العاملة الجديدة ، « فحسب التقرير الذي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط بحيث بلغ معدل البطالة في جوان 2005 نسبة 11.3%زيادة قدرها 1.6% عن مستواه قبل عام وبلغ عدد العاطلين عن العمل 1.231 مليون شخص » (1) .

(1) - ليليا بن صويلح ، برامج التشغيل وترقية العمل وتطوير الكفاءات ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .
(1) عبد الغني يعقوبي ، البطالة في المغرب ، جريدة الحوار المتمدن . نقلا من موقع

إنترنت : www.rezgar.com/debat/show/art.aid

ويعتبر القطاع الزراعي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية المتضررة والتي فقدت أعداد هامة من الوظائف بسبب سوء الأحوال الجوية و بالتحديد الجفاف الذي أصاب التراب المغربي في الآونة الأخيرة .

«فقد القطاع الزراعي 33 ألف فرصة عمل بسبب الجفاف وسجلت الصناعة انخفاض بأكثر من 9% من اليد العاملة بسبب فقدان قطاع النسيج والملابس 95 ألف فرصة عمل ،وذلك بسبب المشكلات الكبيرة التي تواجه قطاع النسيج في المغرب الذي تأثر بسبب المنافسة الآسيوية التي أجبرت القطاع على التخلي عن العمال »⁽²⁾

واتخذت الحكومة المغربية إجراءات خاصة من أجل التخفيف من تنامي ظاهرة البطالة التي كانت سنة 2004 تصل نسبة البطالة 10.9% وأصبحت 11.3% وتمثلت في إعداد مشروع تشغيلي أعتد على مجال الاستثمار في المشاريع الخاصة « يهدف مشروع المغادرة الطوعية من الوظيفة العمومية إلى منح الموظفين تعويضات مالية مقابل ترك الوظيفة وتشجيعهم على تنفيذ مشروعات جديدة في القطاع الخاص أملا في خلق فرص عمل جديدة عن طريق تدعيم المشروعات بنسبة فوائد أقل »⁽³⁾

4-الجزائر:

إن من بين أهداف التنمية الاجتماعية التي أنتجتها الجزائر بعد الاستقلال وهي إحداث فرص عمل لكل الجزائريين القادرين عليه من أجل القضاء على البطالة خاصة بعد الاستقلال لاستفحال ظاهرة البطالة أولا وكذا ضعف الكفاءة اليد العاملة الجزائرية ثانيا و لذلك فقد كانت السياسة المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة تهدف إلى :

⁽²⁾المرجع نفسه .

⁽³⁾المرجع نفسه .

أ- توفير فرض العمل لكل السكان القادرين على العمل و السعي لأن تكون فرص العمل الجديدة منتجة قدر الإمكان .

ب- العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات و الكفاءات اللازمة لقيام بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (1)

جدول رقم 07 : يوضح الاستخدام و البطالة في عام 1966 (2)

السكان	زراعة	قطاعات أخرى	المجموع
عدد السكان	6300	5520	11820
سكان نظريا قادرين على العمل	1300	1180	2480
سكان مستخدمون	870	850	1720
عاطلون عن العمل	430	330	760
نسبة البطالة	%33	%28	%30.6

المصدر الإحصاء العام 1966-الوحدة بالألف

إن سنة 1966 هي بداية مرحلة تنفيذ المخططات التنموية الثلاثة كم أنها تعتبر الفترة بدأت الجزائر تدخل في مرحلة التسيير الذاتي وذلك تبعا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار ، فأول التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة هي التحدي بين الخيار بين الصناعات الثقيلة أو الخفيفة بحيث لم تكن للجزائر قاعدة أيديولوجية غداة الاستقلال سوى بعض البرامج والمواثيق وأهمها:

- 1- برنامج طرابلس: تم إعداد من طرف مجلس الثورة 1962 و الذي ينص على أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل الوثيق الصلة بإقامة الصناعات الأساسية اللازمة لسد حاجيات الزراعة العصرية أي إعطاء الوزن الثقيل للصناعة الثقيلة.
- 2- ميثاق الجزائر: أعدته جبهة التحرير الوطني في أبريل 1964 و يهدف أساسا إلى تنمية صناعية من خلال خلق مناصب عمل جديدة في حدود الإمكانيات المتاحة
- 3- الميثاق الوطني 1976 : الاهتمام بالتصنيع سنة 1976 وتم اعتماد الأهداف التالية -الاهتمام بخلق مناصب شغل.

(1)-بلقاسم سلاطونية ،سياسة التشغيل والتكوين المهني ،مرجع سابق ،ص161.

(2)-عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط،ديوان المطبوعات الجامعية،1982،ص39.

- إعادة التوزيع العادل للدخل.

- التنسيق بين مختلف الصناعات التقليدية.

4- الميثاق الوطني سنة 1986 : و قد حدد فيه أهداف التنمية الصناعية من خلال تزويد البلاد بصناعة شاملة متوازنة من خلال:

- إعطاء الدور الأساسي لصناعة و سائل التجهيز .

- تحقيق التكامل الانسجام بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

تطوير قطاع الطاقة ليكون مصدر التراكم العملية الصعبة (1)

وعلى هذا الأساس فقد كان لزاما على الاقتصاد الوطني استحداث مناصب شغل.

جدول رقم 08: يوضح تطور الوظائف الجديدة التي ينبغي إحداثها لعام 1977 (2)

عدد الوظائف	1979-1977	1984-1980	1990-1985
عدد الوظائف المناسبة مع عدد العاطلين بين 15-	148356	1458310	1876831
16 سنة	1222681	1458310	1876831
أقل من 21 عام	%25.8	%26.6	%25
أقل من 25 عام	%45.4	%46.9	%45.8

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن وحسابات خاصة بالمؤلف

إن هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال توحى بالحاجة إلى تطوير الاقتصاد الوطني و ذلك باعتماد خلق فرص العمل بنسبة 30.6% سنة 1966، فضمن هذا المنظور كان الانشغال الكبير منصبا على اعتماد التنمية قائمة على التصنيع رغم ضعف الإمكانيات المادية و البشرية (الإطارات الكفأة)

جدول رقم 09: يوضح تطور العمال الصناعيين (1966-1985) (1)

القطاعات	1966	1985	نسبة الزيادة
الصناعة	80.000	470.211	487.7
البناء والأشغال العمومية	55.000	339.631	881.1

(1) -عبد العالي دبله، التجربة الجزائرية و إشكالية التبعية والتخلف، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع جامعة القاهرة 1989، ص- ص165-166.

(2) -عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 450.

(1) -العباشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي-دراسات نظرية وتطبيقية - ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص116.

المجموع	135.000	1.009.824	648.0
---------	---------	-----------	-------

بعيد رحيل الاستعمار لم تكن هناك قاعدة صناعية حقيقية، بحيث كانت المنشآت الصناعية التي تركها الاستعمار ذات طابع استخراجي ولم تكن صناعة تحويلية مما جعل الجزائر تفتقر ليد عاملة صناعية مؤهلة يعتمد عليها التنمية الصناعية كنموذج انتهجته الجزائر لتحقيق التنمية وفتح فرص عمل، وذلك يرجع بالدرجة الأولى بالمستعمر الفرنسي، الذي مارس سياسة التجهيل في الجزائر و حرمان الملايين منهم من حقهم في التعليم و التكوين و هذه البيئة الضعيفة للتأهيل هي ليست القوة العاملة الكفأة عندما نقارنها بنوع التصنيع المراد تطبيقه.

ومن أجل ضمان تغطية كمية و نوعيته لقوة العمل في الجزائر و كذا لتحقيق تنمية أساسها التصنيع ثم خلق برامج تقوم على مبدأ التخطيط و ذلك وفق الأيديولوجية الاشتراكية و ذلك ما سنتعرض له في العنصر التالي.

1- البرنامج الثلاثي 1967-1969: هذا البرنامج هو الخطوة الأولى للتخطيط في الجزائر و مهد الإعداد الخطط الرباعية وتحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد و لقد ارتكزت على تطوير قطاع المحروقات و توج قطاع النفط و المحروقات فيما بعد سنة 1971 .

من خلال الحرية بالتحكم القانوني لمواردها وتم ذلك بتأميم المناجم سنة 1966، و تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 ، تأميم البنوك سنة 1967 .

و هذا التحكم تطلب من الدولة الجزائرية نفقات كبيرة من أجل الاستثمار في جميع الميادين فمثلا 15 مليار من الدينارات من (1970-1973) ⁽¹⁾ ، و لقد تميزت مرحلة ما بعد المخططات التنموية بتزايد طلبات العمل، و يقابلها قلة عروض العمل و ذلك بالرغم من ارتفاع معدل التشغيل الذي وصل إلي حد توفير 1117330 منصب عمل خلال 67 - 978 و 501000، منصب عمل خلال المخططين الخماسين خلال 1980-1989، مما زاد في نسبة ارتفاع معدل البطالة .

(1) - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

خاصة في أوساط الشباب» ففي الوقت الذي لم يستفيد فيه المعدل السنوي لعرض الشغل 75000 منصب خلال الفترة 1985-1990 ، فإن الطلب التراكمي للشغل لم يتوقف عن الزيادة ليلبغ في نفس الفترة المعدل السنوي المقدار 25000 طلب هذا الفرق الشاسع بين العرض و الطلب ازداد اتساعا خلال السنتين الأخيرين حيث عرفت عملية خلق المناصب الشغل انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى معدل سنوي يقارب 60000 مقابل للطلب يفوق 250000 طلب التي يضاف لها من 25000 إلى 30000 منصب مفقود نتيجة تسريح العمال « (2)

إن منهج التخطيط المتبع حقق بالفعل خطوات هامة في مجال التشغيل سواء كمية من حيث معدلات النمو المذكور أو نوعية من خلال التطوير الكفاءات اليد العاملة عن طريق مؤسسات التعليم و التكوين المهني إلا أنه دائما لم يرقى لمستوى القريب من التشغيل الكامل إلا أنه هذا القطاع أي قطاع التشغيل في عهد المخططات حقق ديناميكية لا يستهان بها في سوق العمل الجزائري لما بعد المخططات و ذلك بفضل الاستثمارات المرصودة له. الاستثمار المعتمد الأولى بدأ لمتوسط سنوي نحو 3 مليار دج خلال المخطط الثلاثي 9/67 ، لينتقل إلى 9مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول 73/70 .

جدول رقم 10: مناصب العمل المحدثة خلال المخطط الثلاثي الأول

القطاعات	عدد المناصب المحدثة	%
الصناعة	48100	44.6%
البناء والشغال	10730	10%
التجارة و الخدمات	17240	16%
النقل	13610	12.6%
الادارة	18000	16.8%
المجموع	107750	100%

(2) بلقاسم سلاطونية، سياسة التشغيل والتكوين المهني ، مرجع سابق ص216 نفلا عن وزارة الشبشة والرياضة ، قصر الأمم ، 10 نوفمبر 1993، ص22.

من خلال هذا الجدول تبين لنا أنه تم الاعتماد على سياسة التصنيع كدليل على الأيديولوجية المتبعة آنذاك بحيث نجد أن أكبر نسبة جالبة لليد العاملة في القطاع الصناعي 44.6%.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973

إن الاتجاه العام لهذا المخطط كان نحو رفع المستوي الثقافي للبلاد و ذلك تم التفسير عنه من خلال هدفين أساسيين :

- تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية .
 - تلبية حاجات الاقتصاد للعمال المؤهلين
- و استناد لهذين الهدفين استهدف المخطط إنشاء 265000 منصب عمل خارج الفلاحة أي بمعدل 68000 استخدام جديد في السنة .

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

فمن خلال هذا المخطط كان العمل على استهداف نمو لمناصب العمل يصل معدلها إلى 8% و تركيز في ، القطاعات المنتجة . فلقد استهدف هذا المخطط (1100000) منصب عمل وقد شكلت فترة بداية المخطط الخماسي الأول مرحلة انتهاء استراتيجية النمو بعيد المدى (67-1980) و التي استهدفت الوصول إلى تحقيق الشغل الكامل لكل الطاقات البشرية .

استهدف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) خلق 1177500 وظيفة جديدة موزعة بين القطاعات

جدول رقم 11: تطور طلبات وعروض الشغل (1) .

السنة	الطلبات	العروض
1973	260000	80000
1974	140000	60000
1945	150000	54000
1976	120000	87000
1977	145000	92000
1978	104000	97000
1979	120000	82000
1980	105000	76000
1981	130000	98000
1982	130000	113000
1983	167000	157000

(1) - أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، مرجع سابق ، ص 57 .

150000	183000	1984
138000	182000	1985
109000	165000	1986

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

من خلال الجدول نجد أن حجم الطلبات يفوق عروض العمل المتوفرة و ذلك بالرغم من تبني أهداف المخططات التنموية هو القضاء على البطالة واستحداث فرص عمل تتناسب مع الطلبات العمل، « فبرغم من المعدل المرتفع لنمو التشغيل فإن العرض الطلبات العمل أحدث عجزا معتبرا في هذا الميدان ففي الوقت الذي ينمو إجمالي السكان النشيطين بمعدل نمو قدره 40% كان معدل التشغيل قدره بحوالي 4.6% الأمر الذي يؤكد وجود تباعد بين نمو السكان النشيطين و عملية خلق العمل الجديدة ». (2)

إن المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل التي تم خلقها بفضل هذه الاستثمارية في الفترة المذكورة هو 144500 منصب عمل، بينما كان المتوسط السنوي الحجم الاستثمار هو 42.2 مليار دج (3).

و على العموم فإن مشروع التنمية و المخططات التنموية منذ بدأها في سنة 1967 استندت إلى إطار نظري وفق أيديو لوجية اشتراكية ، مستلهمة من أعمال الاقتصادي الفرنسي دي برنيس G.DeBerni، إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف و الاستعمار الجديد لابد أن تعتمد استراتيجية اقتصادية و اجتماعية شاملة ، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية للتحقيق و يكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية و شكل ما يسمى الصناعات المصنعة (1)

الإصلاح الاقتصادي و تطور سوق العمل

إن تحقيق معادلات عالية في تشغيل القوى العاملة المتعطلة هو أحد أهم المكاسب الكبرى لسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خاصة في عهد ما بعد التخطيط أو المخططات التنموية الرباعية و الخماسية .

(2) - بلقاسم سلاطونية، سياسة التشغيل والتكوين المهني، مرجع سابق، ص197، نقلا عن: حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية - تقييم المخططات - ص20.

(3) - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 257-258.

(1) - عياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة، مرجع سابق، ص106.

فالقفزة التي حققها قطاع التشغيل منذ سنة 1967 وهي سنة بداية تنفيذ المخططات، خلفت ديناميكية جديدة بفضل حجم الاستثمارات في هذا القطاع و الذي بدوره حقق نمو في عدد العمال .

إن النتائج الرقمية التي تبرز هذا الارتباط متمثلة في قفزة عدد العمال المشتغلين عام من 1.75 مليون عامل إلى 2.65 مليون عامل سنة 1977، ثم إلى أكثر من 4 مليون عامل سنة 1987 و هو تطور سريع و قوى جعل معاملته يرتفع في فترة عشرين سنة برقم 2.3 مليون مرة أي أكثر بنسبة 30% من معامل مضاعفة السكان إلا أن الجم الاستثماري الصافي الذي تم إنجازها، خلال نفس الفترة، كان قويا أيضا وعرف تدفقا يبلغ 844 مليار دج (2)

لقد كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الاهتمام بقطاع التعليم و التكوين لتأهيل القوى العاملة من أجل تحقيق التنمية، بحيث تم ربط مؤسسات التعليم و التكوين بالمؤسسات الاقتصادية أي عملت الدولة على الاهتمام بالموارد البشرية و تطويرها وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون المخطط الخماسي الأول

رقم (80-11) بتاريخ 12 ديسمبر 1980 بحيث نص على أن الهدف الرئيسي هو تعبئة الطاقات الوطنية و كفاءاتها ، هذا الهدف تضمن تحسين مستوى استغلال الموارد البشرية و المادية وذلك لنقص و ضعف الإطارات الجزائرية وكذا جهلها بالتنظيم و التسيير الإداري و الاقتصادي و ذلك من أجل أن تجد الجزائر مكانا لها في ظل التحديات الاقتصادية و الثقافية ولهذا فقد وجدت المؤسسات الوطنية نفسها مضطرة إلى إتخاذ أحد هذين الإجرائيين أو الأخذ بهم معا:

أولا: مراجعة سياسة التشغيل على حساب الجانب الاجتماعي بحيث و جدت المؤسسات الوطنية نفسها تعاني من بروز حالات في فائض التشغيل وهذا ناتج عن سوء أو عدم التسيير العقلاني الناتج عن قلة الخبرة ذو التجربة في ميدان التنظيم و التسيير وهذا اقتضى تخفيض حجم التشغيل ونجم عنه إخراج عدد من العمال الذين قدر أنهم في الحقيقة غير منتجين في أعمالهم، وأن خروجهم لن يؤثر على الإنتاج ، بل ينقص على المؤسسة فائض البطالة المقنعة، لأنهم عمال يستنترون ببطالتهم بقناع ظاهري وهو العمل هو و كانت نتيجة هذا

(2) - حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية، مرجع سابق، ص 257.

تسريحهم تخفيض من نسبة البطالة المقنعة من 63000 عامل (9.5%) سنة 1980 إلى 21000 عامل (2.7%) سنة 1985 إلى 4000 عامل 0.4 % سنة 1987 (1)

ثانياً: عدم إدخال قوى عاملة جديدة في المؤسسات الوطنية حتى يتم التخلص من فائض الأيدي العاملة (البطالة المقنعة) .

هذين الإجراءين زادا من حجم البطالة الصريحة - السافرة - خصوصا مع تناسي قوة العمل التي تبلغ 4 % سنويا في هذا الوقت أصبح من الضروري البحث عن حلول تجنب الاقتصاد الوطني المزيد من البطالة السافرة فلجأت السياسة المالية للدولة نحو تفعيل مجال الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

و بدأت تدريجيا بالتنازل على فرص الاستثمار للقطاع الخاص مع الاحتفاظ احتكار الدولة على التجارة الخارجية و عدم رفعها للدعم الاقتصادي على بعض المستهلكات والتجهيزات.

و يمكننا ملاحظة تطور اليد العاملة في القطاع الخاص من خلال المؤشرات التالية:

جدول رقم 12 : تطور الشركات الخاصة (1966 - 1980)

الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
1 - 4 عمال	-	2201	3201	3339	5000
أكثر من 5 عمال	-	1845	2618	2731	4387
المجموع	3358	4046	5819	0670	9387

D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Alger.CREAD .Alger.1984 p 419

نلاحظ أنه تدريجيا تم رفع عدد المؤسسات الخاصة و التي وصلت كأقصى حد سنة 1980 إلى 5000 مؤسسة التي تضم عمالها 4 عاملين ، و هذا كاستجابة مبدئية لفتح مجال الاستثمار للخواص ، و رغم التوسع السريع في توفير مناصب الشغل و ارتفاع نسبة التشغيل من المجموع الكلي للقوى العاملة إلا أنها لم تكن تحقق معدلات تؤكد حقيقة أنها قريبة من مستوى التشغيل الكامل.

(1) -حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية ،مرجع سابق،ص264.

" فتم رفع الرقم الاستثماري تقديري لسنة 1988 إلى مليار دج إلا أنه أقل من حجم تطور القوة العاملة الذي هو نحو 200000 شخص في العام و قابله رقم مناصب العمل إلى 116000 منصب جديد" (1)

إن الهدف من رفع معدلات الاستثمار هو خلق ديناميكية في قطاع التشغيل في الجزائر الذي يعاني في وقت واحد من فائض في اليد العاملة في المؤسسات الوطنية - ناتج عن سياسة تطبيق التشغيل الكامل مما خلق قوة عمل غير منتجة - و نمو في قوة العمل المتعطلة إلا أن مستويات هذا الاستثمار بقيت عاجزة أمام هذا التحدي الاقتصادي و الاجتماعي الخطير المترامن مع أحداث أزمة 5 أكتوبر 1988 الناتجة عن الخلل في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري أفرزته الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن ، انتشار البطالة ، و البيروقراطية ، وأيضا تدهور المستوى المعيشي للمواطن .

"بحيث وصل عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول السداسي من سنة 1988 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية حوالي 6 مليون شخص ما يعادل 22% من السكان الجزائر ، ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 28.26% سنة 1998 مقابل ما يقدر 9% سنة 1986" (1)

جدول رقم 13 : توسع التشغيل 1967-1985 (2)

الحجم	1967	1973	1978	1982	1985
القادرين على العمل	2.5	2.8	3.5	4.3	4.5
المشتغلون	1.72	2.18	2.83	3.4	3.9
نسبة التشغيل	75	76.5	81	80	86.3

المصدر: الديون الوطني الاحصاء ، العدد 5 1986 ص 34.

(1) - حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية، مرجع سابق، ص 256.

(1) - نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري-1962-1998، دار الكتاب العربي، 2002، ص ص 215-216.

(2) - العياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة، مرجع سابق، ص 111.

نلاحظ في كل مرة في قوة العمل و يقابلها نمو في الوظائف لكنها تصل لمستوى عال من التشغيل لقوى عمل " قدرت طلباتها سنة 1985 ب 182827 طالب عمل يقابلها عرض 138.511 عرض للوظيفة و تم توظيف 102.873 عامل" (3).

فالرغبة في تطوير الاقتصاد الوطني و إنعاشها جعل المسؤولين على التسيير في البلاد على اتباع نمط جديد من التسيير اعتمد على إعادة الهيكلة لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد اللامركزية في التسيير و اعتماد سياسة التطهير المالي من أجل تخفيف الخزينة المالية أعباء الخسارة الناتجة سوء تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فشجعت كمرحلة أولية على التنازل على المؤسسات العمومية الخاسرة لصالح القطاع الخاص الجزائري أو فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي ، أو ما سمي بالخصوصية و التي أدت إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية و ذلك من أجل تشجيع الاستثمار .

فلقد أدت سياسة الاستثمار إلى رفع الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال روح المنافسة التي تنشأ بين المؤسسات الاقتصادية هذا من جانب اقتصادي ، أما اجتماعيا فقد أدت الخصوصية إلى تسريح العمال و هذا عملا بتوصيات البنك الدولي الذي يرى أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل البدء في عملية خصخصة المؤسسات ، و ذلك للسماح لأصحاب المؤسسات إعادة هيكلتها و إنعاشها من جديد ، هذا التسريح للعمال زاد من الاختلالات في سوق العمل الجزائري بحيث " أوضح وزير المساهمات و ترقية الاستثمار السيد عبد الحميد طمار أن عملية الخصخصة التي انطلقت بها الحكومة قد أفضت إلى خصصة 333 مؤسسة عمومية خلال سنة 2005 . 70 % هي هذه المؤسسات كانت تعاني من أزمة مالية في مختلف المجالات ، وهي العمليات التي سمحت بجمع 91 مليار دينار و الحفاظ على 9000 منصب عمل و خسارة ما يقارب 23 ألف منصب عمل" (1).

رغم ذلك فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد رودريغو راتو أبدى عدة تحفظات على برامج الاستثمارات التي تعتمد عليها الجزائر كونها لم تساهم بشكل فعال في التغلب على نسب البطالة، فهو يرى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي تسجله الجزائر ما زال متوسطا حيث تدرج من مستوى قريب من 7 % عام 2003 إلى 5.5 % عام

(3) -ليبيا بن صويح ، دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات ، مرجع سابق، ص 65.

(1) -سفيان بوعباد، "القطاع العمومي فقد 23 ألف منصب شغل" ، جريدة الخبر ، يومية مستقلة، عدد 4704، الجزائر، تاريخ

20 ماي 2006 ..

2004، جراء تراجع الاستثمارات العمومية و هو ما يدل على أن الهيكلة الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر بما يسمح بالانتقال إلى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا حتى يتم مواجهة البطالة بكفاءة تؤدي إلى الالتحاق بمعدلات البطالة المقبولة عالميا والتي تتراوح في الاقتصاديات الأكثر ديناميكية و نمو في العالم في مستويات ما دون 10 % (2) وهذا ما استدعى طرح 145 مؤسسة كبرى مثل صيدال ، مركب سوناكوم ، فنادق الأوراسي السفير و غيرهم للخصوصة ضمن استثمار أجنبي.

و قد تم تحديد أهم معالم الإصلاح المؤسسات الهيكلية ضمن ندوة بحث حول ملف الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل إنشاء نظام اقتصادي قوي لا يهتز تحت تأثير المنافسة ، و كان عنوان هذه الندوة " الإصلاحات الاقتصادية رهانات و ضغوطات " و قد نشط هذه الندوة الخبير الاقتصادي الجزائري بكندا الطيب حفصي بمشاركة عدة مختصين جزائريين و فرنسيين .

و تم تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ملف الإصلاح :

1- التحدي الأول لأي نجاح اقتصادي يكون من خلال تجديد الخيارات الدقيقة و الأهداف المحددة.

2- تهيئة محيط العمل المؤسسات و جعلها أكثر إنتاجا و تأهيلا مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على خلق الثروة و فرص العمل .

3- تأهيل المؤسسات و تحسين خدماتها و إصلاح هيئات العمل وفق قاعدة تقسيم الأدوار، بعيدة عن تداخل الصلاحيات و مركزية القرار و هي أكبر تحدي للمؤسسات الجزائرية (1).

5- فلسطين:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة البطالة تفوق قدرة الدولة على استيعاب عدد الداخلين سوق العمل وذلك يرجع لظروف الاحتلال الفلسطيني الذي ساهم من انتشار البطالة سبب تدمير المؤسسات الحكومية وحصار المدن الفلسطينية وتدمير المنشآت والمزارع وإغلاق المعابر الحدودية وهذه العوامل وغيرها من الممارسات الاستيطانية والاستعمارية الإسرائيلية

(2) -عبد القادر م، "صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لتعميق إصلاحاتها الهيكلية"، جريدة الفجر، يومية مستقلة، الجزائر، تاريخ 5 مارس 2005.

(1) - فنيديس بن بلة، "الإصلاحات الاقتصادية رهانات وتحديات"، جريدة الشعب، يومية مستقلة، تصدر بالجزائر، عدد 13695، صادرة بتاريخ 28 جوان 2005.

زادت في ارتفاع معدلات البطالة والتي ارتفعت من 10 % سنة 1996 إلى سبتمبر 2000 قبل الانتفاضة الأقصى إلى 23.80 % .

الجدول رقم 14: **يبين نمو معدل البطالة**

السنة	معدل البطالة
1996	18.2
1997	23.80
1998	20.3.
1999	11.8
2000	14.1
2001	25.5
2002	31.3

المصدر : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

إن الإرتفاع العمومي في نمو معدلات البطالة يرجع إلى الإنغلاقات المتكررة التي بلغت 130 يوم عام 1996 و 128 يوم عام 1997⁽²⁾ ، إن هذا الوضع المتأزم للبطالة ناتج عن النمو الديمغرافي في فلسطين خاصة في فئات الأكبر من 20 سنة .

الجدول رقم 15: **يوضح توزيع قوة العمل بين الجنسين .**

العمر	الذكور	الإناث	كلا الجنسين
14-10	8.9	-	2.5
24-15	13.0	22.1	14.1
34-25	9.9	19.0	11.4
44-35	6.7	5.4	6.5
54-45	7.6	2.5	6.7
55 فأكثر	4.6	0.8	3.6

المصدر : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

إن الأشغال بالوضع السياسي لفلسطين حال دون وضع خطة واستراتيجية واضحة المعالم لتشغيل القوى العاملة العاطلة عن العمل فالتطورات السياسية التي يملها الاحتلال الإسرائيلي هي التي تحدد وتيرة النمو الاقتصادي الذي يحدد بدوره فرص التوظيف ، فعدم استقرار الوضع الاقتصادي هو السبب الرئيسي لاضطراب ونمو معدلات البطالة .

6- السعودية:

(2) أحمد الليثي، البطالة في العالم العربي - أسباب وتحديات - جريدة الجسر، مارس 2005.

في السابق كانت دول الخليج العربي من الدول التي تتمتع بحصانة من مشكل البطالة وذلك لبرامج التنمية الناجحة التي تعتمد عليها خاصة بمجال النفط الذي يساهم في ثراء خزينة هذه الدول و يفتح المزيد من الاستثمارات ،وبالتالي ينعش سوق العمل ،خصوصا وأن الميزة التي تطغى على سوق العمل الخليجي أن معظم اليد العاملة هي عمالة وافدة من دول أخرى وليست محلية ،إلا أن هذه العمالة الوافدة شيئاً فشيئاً ساهمت في ظهور مشكل البطالة بالنسبة لليد العاملة المحلية أو المهاجرة .

فمثلا في السعودية ، نجد أن الطبيعة الغالبة على سوق العمل السعودي هو تحقيق معدلات نمو اقتصادية متواصلة تساهم في نمو فرص التوظيف بحيث أشارت دراسة أن نمو فرص التوظيف للمتخصصين في المعلوماتية ما بين 7200 و8800 فرصة عمل بصورة سنوية ، قد تم تحديد خطة خماسية (2005-2009) من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية أكبر بحيث « أعلنت الحكومة خطة بعيدة المدى لخفض معدلات البطالة من السعودية من 7.06% إلى 2.8% وذلك مع نهاية سنة 2009 ولتحقيق ذلك ستنم زيادة فرص العمل خلال خمس سنوات ب 1.2 مليون فرصة عمل ،وسيشغل الداخلون الجدد إلى سوق العمل 1.08 مليون فرصة عمل .

والفرص المتبقية يتوقع أن تستوعب 48.2% من البطالة القائمة وكشفت الخطة الخماسية الثامنة (2005-2009) عن التوجه لإنشاء صندوق حكومي لضمان استقرار الإيرادات المعتمدة السنوية مواجهة التقلبات المحتملة في سوق النفط وذلك من أجل رفع معدلات التوظيف (1)

أما عن طبيعة طلبات العمل في السعودية فهي تتجه نحو قطاع المعلوماتية بحيث يقدر 3% من إجمالي القوى العاملة بحيث تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد مصر من حيث عدد العاملين في هذا القطاع .

ثانيا الدول الغربية:

(1) - www.bab.com تاريخ 7-05-2006.

إن معدلات التشغيل في الدول الغربية ترتفع مقارنة بالدول العربية وهذا لا يعني عدم وجود بطالة بهذه المناطق فمثلا وصل معدل التشغيل بفرنسا سنة 1999 إلى 18.3%، و دانمارك 23.1% ، إسبانيا 12%، ألمانيا 10%⁽¹⁾

1- فرنسا:

تعتبر التجربة الفرنسية رائدة في مجال مشكلة البطالة و التشغيل ، فحسب إحصائيات عام 1997 استحوذ المجال الاقتصادي الأوروبي على 9 ملايين إطار. احتلت فيها فرنسا المرتبة الثانية بعد المملكة البريطانية في مجال تشغيل اليد العاملة وفي هذا الإطار لورنت فابيوس Laurent Fabius أنه ابتداء من سنة 1997 أصبح التشغيل و ما يحققه من نمو رهان الحكومة في تلك الفترة حين وصول ليونال جوسبان Lionel Jospin إلى رئاسة الحكومة صرح بأن الشغل هو هدف الحكومة كما أنه سنت قوانين تسمح بتخفيض الضرائب من خلال الدعوة إلى التخلي عن plus d'impôt لأن ارتفاع الضرائب يساهم في ارتفاع نسب البطالة و العمل على تخفيضها يتيح فرص عمل أكبر و عبر لورنت فابيوس عن تحقيق استراتيجية التشغيل "إن الأمر لا يتعلق بالخضوع للمنطق المالتوزي القديم ، الذي مفاده تقليص قدرتنا الانتاجية ، بل يتعلق الأمر بالإضافة إلى الجوانب المجتمعية لمثل هذه المقاربة بزيادة الشغل حتى يتمكن الجميع من المشاركة في خلق الثروات ، و في إطار الإجراءات المتعلقة بالتشغيل تم خلق جهاز الإدماج المهني للشباب الصادر في 16 أكتوبر 1997 الذي يعطي الحق في التمهين ، التكوين و اكتساب الخبرة المهنية التي تؤهله للاندماج في سوق العمل ذلك من خلال "عقد تشغيل الشباب" و يتم ذلك من خلال ابرام اتفاقية convention بين الدولة و الهيئة المستخدمة و عقد العمل بين المستخدم و العامل، بحيث يتمتع العامل بفترة تكوين تسهل له عملية الاندماج الاجتماعي في إطار السياسات المتعلقة بالتشغيل .

نجد في فرنسا قد تم تسجيل فوارق مهمة تتعلق بنسب تشغيل الشباب المتخرج من الجامعة و بين الشباب المتخرج من مدارس التجارة أو الهندسة حيث وصلت نسبة التشغيل الفئة الأولى في إطار عقود محددة المدة CDD contrat a durée déterminée أو كمستخلفين في إطار عمل تضامني CES و في كثير من الأحيان يكون العمل في إطار هذه العقود شرطا ضروريا للحصول على منصب عمل دائم أو ثابت و ذلك بالرغم من

⁽¹⁾ ELISABET Chavelet et ANNE-sophie lachevallier" LE POUVOIR Dachat des fonctionnaires sème la cacophonie à la tête del état" revu **MATCH DE PARIS** N°2914 DU 24 au 30 mars2005.

تدني مستوى الأجور و المقدرة ب41 بالمائة و هي أقل من 8500 فرنك⁽¹⁾، و قد عملت الحكومة الفرنسية على خلق مناصب عمل بالتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية و مؤسسات التعليم بحيث يتجلى ذلك في شكل تربيصات يستفيد منها الشباب .
أما بريطانيا قد اعتبرت البلد الأوروبي الوحيد الأقدر على تشغيل الإطارات و ذلك بمساعدة الجمعية البريطانية لمساعدة البطالين و تطوير المبادرات الشبابية-BDI - Bretagne Developpent Initiatives و ذلك من خلال مساعدتها للشباب البطال بإنشاء مشاريع صغيرة لخلق فرص عمل أكبر " فقد تم خلق 35000 منصب شغل ما بين سنتي 1996-1997، و من أجل تحفيز الشباب على الإقبال للمشاريع التنموية المصغرة قدمت تسهيلات و تعويضات مالية في حالة عدم نجاح المشاريع و تقدر نسبة التعويض ب 65%⁽²⁾.

و الطابع الغالب على الإستراتيجية البريطانية فيما يخص التشغيل طابع فردي ركزت على المبادرات الخاصة لشباب في خلق نشاطات و مشاريع خاصة به بدون الاهتمام بخلق برامج عامة تستقطب قوى عاملة جديدة.
واستطاعت بريطانيا أن توفر 99 ألف فرصة عمل بالرغم من أن عدد العاطلين زاد 13 ألف عاطل ووصل إجمالي العاطلين 1.4 مليون وعدد العاملين 28 مليون كم أنه الاجور شهدت إرتفاعا بنسبة 2%

2- إيطاليا

إن العنصر الأساسي المعتمد في سياسة التشغيل في إيطاليا هو تشجيع روح المبادرة و ذلك ما أكده برنامج التشغيل المسمى بنموذج 44 من القانون الصادر في 28 فيفري 1986 و الذي يهدف إلى خلق ثقافة الاستثمار و تحفيز العمل الحر لدى الشباب و كذلك قانون 1996 الذي يعطي امتيازات خاصة للشباب للاستفادة من القروض لخلق مشاريع خاصة بهم:

60 بالمائة تعطى للشباب تعادل 103000 فرنك على الأكثر⁽¹⁾

40 بالمائة تقرض بنسبة فائدة مشجعة .

و هناك شروط خاصة يجب توفرها في الشباب الراغب في الاستفادة من القروض:

(1) -إيليا بن صويلح، دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات، مرجع سبق ذكره، ص42.

(2) - المرجع نفسه، ص43.

(1) -إيليا بن صويلح، مرجع سابق، ص44.

- أن يكون راشد و أقل سن 25 سنة .
- يعيش في منطقة جنوب إيطاليا ، لأن نسبة البطالة فيها مرتفعة 22.6 %مقابل 6.6 % في الشمال.
- أن يكون الشاب بطالا منذ 6 أشهر⁽²⁾.
- أن يتبع تكويننا على الأقل مدته 4 أشهر حول طبيعة سير المشروع، كما تجدر الإشارة إلى الاقتراح الذي قدمته الجمعية الأوروبية و الخاص بإنشاء صندوق المنح الأوروبي .
- إن انخفاض معدل البطالة يعتبر من المؤشرات الاقتصادية التي تضع الاقتصاد الوطني لأي دولة على المحك و هذا ما أرادت تحقيقه الدول الغربية الأوروبية في مجال التشغيل و هو وضع برامج استثمارية من أجل خلق فرص عمل أكبر، كما أنها عملت على التراجع في استخدام ساعات عمل إضافي و اعتبارها وظائف جديدة و ذلك لامتناس البطالة و استخدام عدد أكبر من القوى العاملة.

3) نوع العمالة:

إن القوى العاملة تمثل العناصر البشرية العاملة من قطاعات الإنتاج كما أنها تمثل جزءا من السكان الذين يعيشون ويعملون بأجر المتعطلين عن العمل .

ولهذا زاد الاهتمام بالقوى العاملة كأسلوب التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي لتوقف عليه النماذج التنموية باعتبار عنصر من عناصر الإنتاج وذلك فقد ظهرت فكرة الاستثمار في رأس المال البشري ضمن إطار التعليم و التدريب كأفكار واستراتيجيات لا تقل أهمية عن الرأس المال مما أدى إلى التوسيع في عملية التعليم دون تخطيط علمي يدرس بدقة الاحتياجات الفعلية للقوى العاملة و لذلك اعتبرت نوع العمالة من المحددات الرئيسية التي تؤثر على سياسات و برامج التشغيل وذلك من خلال ما يلي

- 1- تزايد الطلب على العمال الأكثر مهارة وتدريب في جميع التخصصات
- 2- تغير طبيعة العمل ومستويات المهارة المطلوبة للمهن وهذا فرض أنواعا معينة من عروض العمل لها تأثير مباشر على فرض العمل من حيث نوعيتها أو من حيث كميتها.

(2) - المرجع نفسه، ص45.

3- أدى التطور العلمي و التكنولوجيا إلى حدوث تفسير في تركيب المهن والوظائف مما
تطلب من التعليم الاهتمام بالتدريب المنظم للحصول على المهارة و الخبرة اللازمة
للانتقال بين المهن و الوظائف (1).

إن طبيعة و نوع المهارات التي توفر عليها قوى العاملة تعمل على تحديد الاتجاه العالم نحو
توفير فرص العمل من حيث طبيعتها أو من حيث عددها.

(1) فاروق شوقي البوهي ، التخطيط التعليمي ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2001، ص ص 63-64

تخضع القوى العاملة أيضا للتخطيط التعليمي السائد بأي دولة استخدام مدخل القوى
العاملة يقوي العلاقة بين التعليم و العمالة و العمل المنتج ، باعتبار التعليم جزء أصل من
عملية التنمية الشاملة و توقف تحقيقها على كفاية النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات من
العمالة المؤهلة و المدربة مما يضمن نشر التعليم تحسين نوعيته
و زيادة فاعلية العمل و ضمان أقصى مساهمة للتعليم في عمليات التنمية (1).
وهذا ما يطلق عليه بمدخل القوى العاملة وستخدم من أجل تقدير احتياجات الاقتصادية للقوة
العاملة من حيث طبيعتها وأيضا من حيث حجمها و هذا يتم من خلال مايلي:

- 1- تركيب السكان وإحصاءاتهم الحيوية .
- 2- تركيب هيكل القوى العاملة الحالية حجمها توزيعها التغير الذي طرأ عليها .
- 3- التركيب المهني لقوة العمل و الحالة التعليمية في كل قطاع و مستويات المهنة نظام
التعليم و التدريب و كفايته الإنتاجية و مدى ملائمة الخريجين لنوعية المهن .
- 4- سياسة التوظيف و الأجور و الحوافز (2).

إن استعمال مدخل القوى العاملة في تحديد الخطط التنموية و خاصة البرامج التشغيلية
تساعد في إيجاد نوع من التوازن بين العرض و الطلب كمي أي الوصول إلى حالة

التشغيل الكامل وأيضاً يساهم في التعرف على طبيعة قوة العمل المتوفرة وما يلائمها من وظائف و العمل على تحسين إمكانياتها و قدراتها المهنية بحث تتلاءم مع التطور التكنولوجي و مع كل تكنولوجيا جديدة تختفي مهن .

-
- (1) فاروق عبده ، اقتصاديات التعليم ، مرجع سابق ، ص 392.
(2) المرجع نفسه، ص 64.

وتظهر الحاجة لمهن أخرى ومهارات أخرى ، في مجتمع المعلومات تزداد الحاجة إلى العلماء و الباحثين و المطورين ويصل وزن العمالة فيه إلى 30% من حجم القوة العاملة ، ويتطلب ذلك مستوى رفيعاً من التعليم فمثلاً المجتمع الزراعي يمثل فيه 50% من العمالة فيه هي منخفضة المهارة ويقابلها 30% عمالة ساهرة صناعية بالنسبة للمجتمعات الصناعية ، أما مجتمع المعلومات 30% علماء و باحثين و مطورين (1) .

ويقوم اليوم كل عام على سوق العمل بما يوفره عليه من خبرات علمية تحتاج لتدريب وتطوير إذا يقول وليام ميلر إن إسهام التعليم يكون في النمو الاقتصادي تحتاج إلى مقدمة تبين لماذا يجب علينا أن يتوقع أي إسهام للنمو التعليم ، فالدوافع للنمو ليس أي نوع من التعليم يكون بنسبة النمو أن نقوله عن إسهام التعليم في عملية النمو و تكون هذه هي أول أربعة مؤشرات لعملية النمو ، ثانيها الثروات الطبيعية و استخدامها ، ثالثاً توزيع احتياجات الإنتاج رابعاً توزيعها على أفراد المجتمع (2) .

-
- (1) فاروق عبده ، إقتصاديات التعليم ، مرجع سابق ، ص 392.
(2) المرجع نفسه، ص 64

الخلاصة:

رأينا أن ملف التشغيل والبطالة يطرح عدة سياسات تنموية تختلف من بلد لآخر ، وذلك وفق التوجه الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة ، وهذا من أجل التخفيف من البطالة والتي ساهم في تفاقمها الفجوة المتزايدة بين مستويات العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل ، مما جعل من سياسة التشغيل الكامل استراتيجية بعيدة التحقيق ، ومن أجل ذلك لجأت بعض الدول إلى طرح بديل للتوظيف الكامل ، تمثل في البرامج التشغيلية ذات طابع العقود وبصفة مؤقتة محاولة منها لخلق نوع من التوازن وهذا هو ما يتعرض له الفصل القادم .

